جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية/قسم التاريخ

المرحلة الثانية

اسم المادة : جرائم حزب البعث

المحاضرة الخامسة: إنتهاك الحقوق والحريات الثقافية

م.م.رنا فرج علي حسين

2026-2025

إنتهاك الحقوق والحريات الثقافية

أقدم النظام السياسي لحزب البعث على تغييب تلك الحريات الثقافية قسرا بالتضليل الإعلامي ، ومنع تداول أغلب أنواع المطبوعات من الكتب ، والمؤلفات المعارضة لسياسته ، وعدم تقبل الرأي الآخر والمختلف ؛ فقد كان التعذيب والاعتقال والإعدام هو المصير الحتمي لكل من يضبط بحوزته كتاب ممنوع كمؤلفات السيد الشهيد محمد باقر الصدر مثلا ، وهذا ما جعل القطيعة والفجوة تكبر يوما بعد آخر مع العالم الخارجي بسبب الحرمان الثقافي ، والتربوي الذي أوجده النظام آنذاك ، فضلا عن الانتهاكات التي تعرضت لها المؤسسات التعليمية في المدارس ، والجامعات ، وانتهاك حرمتها ، وقدسيتها ، وفرض سيطرة (حزب البعث) على تلك المؤسسات ما أدى إلى هجرة العديد من العلماء ، والمفكرين ، والأدباء ، والأساتذة ، والأطباء إلى خارج العراق ، وتصفية كثير منهم بالاعتقالات ، والتهم الكيدية ، والإعدامات ، بل أصبحت هنالك كليات باسم (حزب البعث) مثل (كلية التربية التي أمر النظام بألا يدخلها إلا من هو منتم لحزب البعث إلا من أبي هذا الانتماء الفاسد ؛ فنجي بحيلته ، ومؤه يفطنته.

من هنا فإن النظام السياسي في حزب البعث قد عمد إلى إستعمال أسوأ الأساليب في تصفية معارضيه، وتحجيم أثر خطرهم الذي يراه محدقا به بما يتصوره هو؛ لذا يُعد التنوع الثقافي من بين القضايا المهمة التي تمثل خطرا وتوجشا كبيرًا يهدد الوجود السياسي للحزب، وتنظيماته، وأيديولوجيته.

إن مهمة الدساتير في الدول تأتي لتنظيم حياة المواطنين على وفق قوانين محددة فضلا عن تحقيق التعايش السلمي في الدولة، وحماية تلك الحقوق، وضمان ممارستها في ظل إطار الدولة.

إن مما أقدم عليه حزب البعث آنذاك من انتهاكات كبيرة بحق الشعب العراقي قد وقع في مجالات كثيرة في الحريات ، والحقوق المدنية والسياسية ؛ ففي مجال الحريات نجد أنه قد انتهك حرية الفكر، والرأي والصحافة، وجرم تأسيس الأحزاب السياسية، أو الانتماء إليها، ومنع تأليف الجمعيات والنقابات المهنية خارج إطار (حزب البعث) ، وانتهك حرية العمل ، وتدخل تعسفا في الحياة الأسرية ، والخاصة ، وجرم ممارسة الشعائر الدينية ، ومنع وفيد بعضها الآخر، فضلا عن منع حرية السفر والتنقل ، وممارسة الإرهاب الفكري، وتعذيب المعارضين للحزب وإعدامهم. أما فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية فقد قام (حزب البعث) بإنتهاك الحق بإكتساب الجنسية العراقية، وإسناد المناصب والوظائف العامة على أساس حزبي، وفئوي، وطائفي زيادة على عدم التكافؤ في فرص العمل، وفرص التعليم، وإنتهاك الحق بمحاكمة عادلة وعلنية.

وهناك إنتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كمصادرة الأموال المنقولة، وغير المنقولة وهدم دور المواطنين الذين يعارضون النظام السياسي، وتقييد الحرية الدينية وممارسة الشعائر، وتقييد حرية التصرف بالأملاك، وحرية التملك زيادة على إجبار المواطنين على قبول التعويض عن الدور والأراضي التي يتم الاستيلاء عليها، أو استملاكها من دون مسوغ قضائي، ومصادرة منازل الذين تم تسفيرهم من العراق قسرا الأسباب عنصرية، وطائفية.

وتأسيسا على ما تقدم فإن الانتهاكات قد طالت العنصر النسوي أيضا فضلا عن الأطفال؛ فقد تم الاعتداء في السجون على النساء العراقيات من ذوي المعارضين للحزب آنذاك، أو ممن تصدرن هن بالمعارضة للنظام السياسي. وقد تعرض كل هؤلاء النسوة للعنف الجسدي، والإغتصاب الجنسي طوال مدة التحقيق. ولم تسلم الطفولة من عبث البعث وانتهاكاته؛ فالطفولة هي الأخرى قد تعرضت إلى التعدي والإهمال والقسر نتيجة تعرض الأطفال للتعذيب أمام والديهم لانتزاع الاعترافات منهم، وحرمان الأطفال من التعليم بعد تعرض عوائلهم للتهجير القسري من

العراق. وقد أجبر الأطفال على الخروج للتظاهر لمصلحة النظام في المظاهرات الطلابية وغيرها من الممارسات غير الإنسانية ضد الطفولة، وبهذا تعرضت أربعة أجيال في العراق إلى هذه الممارسات التي غيرت من مستوى تفكيرهم بالتضليل المتعمد والتجهيل، وغياب العدالة الاجتماعية. وبهذا يكون العراق من الدول التي تعرضت إلى أكبر كارثة إنسانية غيرت وأثرت في الديموغرافية السكانية، والتضاريس، ومستوى التفكير، والأزمات النفسية، وغيرها من الكوارث التي لم تتعرض لها دولة من قبل.

وخلاصة ما تقدم يمكن الإشارة إلى أهم الانتهاكات التي مارسها النظام البعثي بما يأتي:

إنتهاك الحريات العامة وأهمها حق الحياة. ذلك بما ارتكبه النظام من إعدامات بحق عشرات الآلاف من المواطنين.

وصلت العقوبات إلى حد الاستعباد، والاسترقاق كقطع الألسن والأذن وغير ذلك من الاعمال المشيئة مما تم توثيقه. وهناك أشخاص تعرضوا لمثل هذه العقوبات البدنية مما لم تعرفه الإنسانية حتى في العصور القديمة المظلمة.

تعريض السجناء والمعتقلين إلى التعذيب الجسدي الذي يصل إلى حد الموت، أو الإعاقة الجسدية.

عدم المساواة أمام القانون؛ فقد كان هناك تمييز عرقي، وطائفي في التعامل مع من توجه إليهم الاتهامات. ووصل التمييز إلى أن يكون على الأساس المنطقي، أو ضمن الطائفة الواحدة.

الحجز التعسفي على التهمة والأخبار غير الموثقة، وغير الصحيحة، والمعلومات الكيدية التي يُخبر بها أي أحد من عناصر الأجهزة القمعية.

منع المواطنين من السفر، ومراقبة من يسمح لهم بذلك حتى في مناسك الحج، والسفر للعلاج إن سمح النظام بذلك، وفرض مبالغ مالية على السفر.

منع حق اللجوء، وكبت الحريات.\

عدم التكافؤ والعدالة في توفير فرص العمل، وفي البعثات الدراسية، وفي المراتب العسكرية في الجيش.

إسقاط الجنسية لأسباب سياسية، والتهجير القسري لعشرات الآلاف من المواطنين، ومصادرة ممتلكاتهم، وهذا ما تعرض له بعض مكونات الشعب العراقي وخصوصاً الشعية والأكراد والكرد الفيلية، وغيرهم ممن طالتهم تلك الإجراءات التعسفية.

١٠ –مصادرة الملكية بطرق غير مشروعة؛ لأسباب سياسية، وغير سياسية.

١١ –منع حرية التعبير عن الرأي ولاسيما في القضايا السياسية، ومعاقبة من يقوم بذلك عقوبات قاسية تصل إلى السجن لسنوات، أو إلى عقوبة الإعدام.

١٢ –هناك الكثير من الإنتهاكات التي قامت بها الأجهزة القمعية كالتهجير الجماعي، والسجون الجماعية، وتجريف الأراضي الزراعية كما حدث من تجريف لها في مدينة (الدجيل) في محافظة صلاح الدين)، أو تجفيف (الأهوار) في الجنوب، واستعمال الأسلحة الكيمياوية المحرمة في مدينة (حليجة) في محافظة السليمانية) ضد المدنيين التي راح ضحيتها أكثر من (٥٠٠٠ خمسة آلاف مدني إذ وقعت جريمتها في (١٦/٣/ ١٩٨٨) فضلا عن استهداف مئات القرى الكردية في العمليات العسكرية التي أطلق عليها النظام اسم عمليات (الأنفال.(

١٣ – الجرائم الكبرى التي ارتكبها النظام وأجهزته القمعية إبان الانتفاضة الشعبية التي بدأت في محافظات الوسط والجنوب)، وعرفت بـ (الإنتفاضة الشعبانية لوقوعها في شهر شعبان المعظم،

وهي انتفاضة شعبية إيمانية ضد طغيان النظام راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأبرياء في المقابر الجماعية، واستهدفت فيها المدن، والعتبات المقدسة.

١٤ – تغيير الحدود الجغرافية، والديمغرافية لبعض المناطق في المحافظات الأسباب سياسية وغير سياسية؛ فتسببت هذه التغييرات بأزمات ومشكلات ما تزال قائمة، ويصعب حلها كالحال في (كركوك)، و(تكريت)، ومناطق في (كربلاء) وغيرها.

إن كل ما ورد ذكره فيما مضى ما هو إلا إشارات الأنواع الجرائم التي ارتكبها النظام التي لا يمكن لباحث أن يُحيط بها فضلا عن أنها تحتاج إلى وقت أطول لبيانها. ويمكن للباحثين، أو المتخصصين دراسة تفصيلاتها، وآثارها النفسية والاجتماعية على الشعب العراقي بما يستدعي دراسات وجهودا كبيرة لمعالجة آثارها، وانعكاساتها على واقع الشعب ومستقبله، واستقراره السياسي والاجتماعي.